

وأنا معترضة بين يديه اعتراض الجنازة، حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله. رواه النسائي^(١) وإسناده صحيح. واستدل به على أن اللمس في الآية الجماع لأنه مسها في الصلاة واستمر (التلخيص الحبير ١: ٤٨). وفي تخريج الزيلعي (١: ٣٨): وهذا الإسناد على شرط الصحيح اهـ.

تعليق النسائي (١: ٣٨): "ومعلوم أن ذلك كان مسا بلا شهوة، فاستدل به المصنف (أى النسائي) على أن المس بلا شهوة لا ينقض، وأما بالشهوة فالدليل على عدم الانتفاض أن الأصل هو العدم، حتى يظهر دليل الانتفاض للقاتل به، وهذا يكفي في القول بعدم النقص بل سيظهر دليل العدم، وهو حديث القبلة إذا القبلة لا تخلو عادة عن مس بشهوة.

وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ فأرجح التفسيرين له هو الجماع وهو مروى عن حبر الأمة بحر الملة سيدنا عبد الله بن عباس، قال في غاية المقصود (١: ١٧٩) ناقلاً عن الحافظ ابن كثير: "وقد صح من غير وجه عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك" اهـ يعنى ما ذكره قبل هذا اللفظ وهو عن ابن عباس قال: "الملامسة الجماع، ولكن الله كريم يكتفى بما يشاء" اهـ آه وحديث عائشة رضی الله عنها أخرجه الشيخان بلفظ: "قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلة، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلى فإذا قام بسطتهما والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح". كذا في الزيلعي (١: ٣٧)، وأما ما يدل أن المس ناقض فمعه ما في مجمع الزوائد (١: ١٠٠). "عن عبد الله - يعنى ابن مسعود رضی الله عنه - قال: الملامسة ما دون الجماع بأن مس الرجل جسد امرأته بشهوة ففيه الوضوء. رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون إلا أن فيه حماد بن أبى سليمان، وقد اختلف في الاحتجاج به. وعن أبى عبيدة ابن مسعود رضی الله عنه قال: يتوضأ الرجل من المباشرة ومن اللمس بيده، وعن القبلة إذا قبل امرأته، وكان يقول في هذه الآية "أو لامستم النساء" هو الغمز. رواه الطبراني في الكبير وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه^(٢)" اهـ.

(١) النسائي: ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ١: ٢١.

(٢) مجمع الزوائد ١: ٢٤٧ باب فيمن قبل أو لامس.